



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

# تفريغ دروس

«شرح متممة الآجرومية»

شرح الشيخ «أبي حذيفة محمود الشيخ» حفظه الله

الدرس رقم «9»

التاريخ: الأربعاء 13 / ذو الحجة / 1440 هـ

14 / أغسطس / 2019 م

## الدرس التاسع من شرح "متمة الأجرومية"

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد،  
إخوتي - بارك الله فيكم - هذا المجلس التاسع من مجالس شرح المتمة الأجرومية  
للحطاب رحمه الله تعالى.

قال رحمه الله: «فصل: تُقَدَّرُ الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو:  
غلامي وابني، وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو: الفتى والمصطفى وموسى  
وحبلى، ويسمى مقصوراً، وتُقَدَّرُ الضمّة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة  
مكسورة ما قبلها نحو: القاضي والداعي والمرتقي، ويسمى: منقوصاً نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ  
الدَّاعِ﴾ [سورة القمر:6] و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [سورة القمر:8]، وتظهر فيه الفتحة لِخِفَتِهَا نحو:  
﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف:31]، وتُقَدَّرُ الضمّة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: زيدٌ  
يخشى ولن يخشى؛ وتُقَدَّرُ الضمّة فقط في الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء نحو:  
يدعو ويرمي، وتظهر الفتحة نحو: لن يدعو ولن يرمي؛ والجزم في الثلاثة بالحذف كما  
تَقَدَّمَ».

هذا من الفوائد التي ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى في كيفية ظهور الحركات على الأسماء  
والأفعال، أي في آخرها، فهناك حركات تظهر وهذه الحركات المقصود بها: الضمّة والفتحة  
والكسرة، أما السكون وإن كانت هي رابعة ولكن هي خلو الحرف من الحركة.  
فالحركات ثلاث: ضمّة وفتحة وكسرة، وقد يُزاد عليها نون زائدة تُلفظ ولا تُكتب وهي تنوين  
الضم وتنوين الفتح وتنوين الكسر.

والأصل في الكلام أن تظهر عليه الحركة في حال الرفع أو في حال النصب أو في حال الكسر  
أو في حال الإعراب، لكن هناك كلمات كثيرة تخرج عن الأصل فتُقَدَّرُ عليها الحركات  
تقديراً، هذا هو الذي يتكلم عنه المؤلف في هذا الفصل.

يقول: «تُقَدَّرُ الحركات الثلاث»،

أي الضمّة والفتحة والكسرة،

«في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي وابني»،

هذا الذي يسميه العلماء بـ: «الاسم المضاف إلى ياء المتكلم» تتعذر فيه أو تُقَدَّرُ فيه جميع الحركات.

والمقصود بـ«الحركات»: الحركات الثلاث، تُقَدَّرُ فيه بسبب الياء؛ إذ أن هذه الياء وهي ياءٌ زائدة تدل على المتكلم، لماذا نقول: «ياء زائدة»؟ لأننا سنفرق بينها وبين الياء الثابتة بعد قليل وهو الاسم المنقوص، فهنا ياءٌ زائدة، من كلمة «غلام» أضفنا إليها ياء مضافة: «غلام» مضاف والـ«ياء» مضاف إليه.

هذه الياء تجبر الحركة مهما كانت - سواء كانت ضمّة أو فتحة أو كسرة - تجبرها على أن تنكسر، فتُقَدَّرُ عليها الحركة تقديراً، لماذا؟ لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهي الكسرة، فتقول: «جاء غلامي»، «غلامي» فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على ما قبل الياء الآخر، منع من ظهور الضمّة ماذا؟ اشتغال المحل بحركة المناسبة، والسبب: دخول ياء المتكلم، و«ياء المتكلم» مضافٌ إليه، ف«غلام» مضاف والـ«ياء» ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ في محل جر بالإضافة، مبنيٌّ على ماذا؟ مبنيٌّ على السكون.

«جاء غلامي» و«رأيتُ غلامي» و«مررتُ بغلامي»، مرةً مرفوعة ومرةً منصوبة ومرةً مخفوضة، بالضمّة والفتحة والكسرة، وكل الحركات قُدِّرَتْ عليها تقديراً.

قال: «وفي الاسم المعرب»،

أي أيضاً تُقَدَّرُ الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة، فهذا الذي يُسمى بـ«الاسم المقصور»،

«نحو: الفتى والمصطفى وموسى وحُبلى، ويسمى: مقصوراً»،

«الاسم المقصور» هو الاسم الذي تعذر ظهور الحركات عليه، فَقَصُرَ عن إظهار الضمّة وإظهار الفتحة وإظهار الكسرة فسُمِّيَ بـ«الاسم المقصور».

وذكر أمثلة: «الفتى» تقول: «جاء الفتى»،

«الفتى» فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المُقدّرة على آخره منع من ظهورها التّعذر،

«رأيتُ الفتى»، «الفتى» مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المُقدّرة على آخره – على الألف – منع من ظهورها التّعذر،

«مررتُ بالفتى»، «الفتى» اسمٌ مجرور وعلامة جرّه الكسرة المُقدّرة على آخره منع من ظهورها التّعذر،

وكذلك «المصطفى» و«موسى» و«حُبلى».

لكن طبعاً – من باب الفائدة – المؤلف عندما ذكر كلمة «موسى» و«حُبلى» ماذا يريد بذلك؟ هذه أسماء ممنوعة من الصرف، فكذلك يقول أن الممنوع من الصرف كذلك تتعذر عليه الحركات، ولكن أي حركات؟

حركة الضمّة وحركة الفتحة، لماذا؟

لأن الكسرة لا تظهر على الاسم الممنوع من الصرف؛ فإن الاسم المجرور يُبنى على الفتحة لأنه ممنوع من الصرف إلا إذا أُضيف الاسم أو عُرِفَ بـ«ال» للتعريف.

قال: «ويسمى: مقصوراً»، قال: «وتُقدّر الضمّة والكسرة»،

أي بخلاف الفتحة، أي تظهر الفتحة، فقط تُقدّر الضمّة الكسرة، أين؟

قال: «في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو: القاضي والداعي والمرتقي، ويسمى: منقوصاً».

«الاسم المنقوص» هو الاسم الذي في آخره ياءٌ لازمة،

ماذا يعني بـ «لازمة»؟ يعني من أصل الكلمة.. من تفعيلة الكلمة؛ الكلمة تتكون من فاءٍ وعينٍ ولام، هذا أصلها، فـ«الياء» هذه لام الكلمة أي آخر حرفٍ في أصل الكلمة، هذه ياءٌ لازمة بخلاف الياء التي أخذناها قبل قليل، ياء المتكلم ياءٌ زائدة.

هذه الياء اللازمة تظهر عليها الفتحة فقط لِخِفَّتِهَا ولا تظهر الضمّة ولا الكسرة، لماذا؟ لأنها أسماءٌ منقوصة، ماذا نعني بـ«منقوصة»؟

أي نقص ظهور الضمّة والكسرة عليها، مثل: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾،

«الداع» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المُقدّرة على آخره أي على الياء،

لكن طبعاً تقول لي: لا يوجد ياء هنا، نعم هنا لا يوجد ياء، لماذا لا يوجد ياء؟

حُذفت الياء لالتقاء ساكنين، ولا يوجد التقاء ساكنين بل حُذفت الياء لوجود «ال»

للتعريف، فهنا حذفوا الياء، هذا تسهياً على النطق أو تخفيفاً عليه. نعم.

«الداع» هي أصلها «الداعي»،

«الداعي» فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المُقدّرة على الياء المحذوفة،

يعني الياء ليست ظاهرة في سياق هذه الآية، طبعاً يقولون: وبسبب وجود «ال» التعريف

حُفّفَ النطق من كلمة «الداعي» فحُذفت الياء.

كذلك قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾،

كذلك هنا «الداع» كذلك حُذفت الياء وأصلها اسمٌ مجرور وعلامة جرّه الكسرة المُقدّرة

على الياء المحذوفة،

لماذا مُقدّرة؟ لأنه اسمٌ منقوص، منع من ظهورها في الكلمة الأولى والثانية الثقل.

لكن تظهر الفتحة لِخِفَّتِهَا، قال «وتظهر فيه الفتحة لِخِفَّتِهَا نحو: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾»،

«أجيبوا أنتم»،

«داعي» مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنها خفيفة، بينما الضمّة والكسرة لا تظهر على الاسم المنقوص لِثِقَلِهَا.

قال: «وتُقدَّر الضمّة والفتحة في الفعل المضارع المعتل»،

الأفعال المعتلة التي تنتهي بألفٍ أو واوٍ أو ياء، تُقدَّر الضمّة والفتحة، طيب والسكون؟ قلنا السكون ليست حركة،

طيب والكسرة؟ الكسرة لا تظهر بالأفعال.. الأفعال لا تُكسر.. لا تُخفّض، لا ننسى هذا، الضمّة فقط الكلام هنا عن الضمّة والفتحة.

تُقدَّر الضمّة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو «زيدٌ يخشى»،

«يخشى» فعلٌ مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدرة على آخره منع من ظهورها التّعذرُ لأنه معتلٌ بالألف والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زيد والجملة الفعلية في محل رفع خبر،

و«لن يخشى»، «يخشى» فعل مضارع منصوب بـ«لن» وعلامة نصبه الفتحة المُقدَّرة.

قال: «وتُقدَّر الضمّة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو: يدعو ويرمي، وتظهر الفتحة نحو: لن يدعو ولن يرمي»،

في «يدعو» و«يرمي» أي المعتل بالواو والمعتل بالياء لا تظهر الضمّة للثقل، وتظهر الفتحة لِخِفَّتِهَا هنا في الفعل المضارع الذي يعتل بالواو والياء.

قال: «والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدّم»

أي بحذف حرف العلة، تقول: «لم يدعُ» و«لم يرمِ» و«لم يخشَ».

قال المؤلف رحمه الله: «**فصل: الاسم الذي لا ينصرف ما فيه عِلَّتَانِ من عِللٍ تسعٍ أو واحدة تقوم مقام العِلَّتَيْنِ، والعلل التسع هي: الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والألف والنون الزائدتان والعُجْمَة والصفة يجمعها قول الشاعر:**

**اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عُجْمَةً فالوصفُ قد كمالا**»

قال: «**فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع**»

طبعاً أخذنا باستفاضة الكلام عن الممنوع من الصرف وقلنا: الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي يشبه الفعل،

بماذا يشبه الفعل؟ بأنه لا يُخَفَضُ بالكسرة وأنه لا يُنَوَّنُ كذلك.. لا يلحقه التنوين، لا يُصَرَفُ أي لا يلحقه التنوين، ممنوعٌ من الصرف ممنوع من التنوين.

تعريفه: هو الاسم الذي أشبه الفعل، لماذا؟ لوجود عِلَّتَيْنِ فرعيتين إحداهما تعود إلى اللفظ والأخرى تعود إلى المعنى، أو وجود عِلَّةٍ واحدةٍ تقوم مقام العِلَّتَيْنِ.

يعني يوجد عِلَّةٌ واحدة تجعل الاسم ممنوعاً من الصرف أو يوجد عِلَّتَانِ تجعل الاسم ممنوعاً من الصرف.

أما العِلَّةُ الواحدة فأحد ثلاث: الاسم المؤنث آخره ألف سواء كانت ألف ممدودة كـ «صحراء» أو ألف مقصورة كـ «حُبلى» و«سلمى»، أو أن يكون الاسم على وزن صيغة منتهى الجموع...

نعيد، إذاً بارك الله فيكم.

العِلَّةُ الواحدة التي تقوم مقام العِلَّتَيْنِ إما أن تكون ألف، ينتهي بألف أو تأنيث ينتهي بألف، سواء كانت هذه الألف ممدودة مثل «**صحراء**» و«**حمراء**» و«**أشياء**»، أو ألفٌ

مقصورة مثل: «**فُصوى**» و«**حُبلى**» و«**سَلَى**» و«**فَدوى**»، هذه تمنع الاسم من الصرف مطلقاً.

الشيء الآخر الذي هو عِلَّةٌ يقوم مقام العِلَّتَيْنِ ما يعرف بـ«صيغة منتهى الجموع»،

يقول المؤلف رحمه الله: «**فالجمع...**» عندما قال: «**والعلل التسع هي: الجمع..**»

يريد بـ«**الجمع**» جمع منتهى الجموع أو صيغة منتهى الجموع؛ لأن الكلمة قد تُجمع على جمع ثم هذا الجمع يُجمع على جمعٍ ثانٍ وينتهي عنده فيُقال هذا صيغة منتهى الجموع أي انتهى عنده الجمع.

قال: «**فالجمع شرطه**»، أي شرطه حتى يكون ممنوعاً من الصرف، هذا كله أخذناه ولكن من باب المراجعة،

«**أن يكون على صيغة منتهى الجموع**»، مثل «**كلب**»، جمعها «**أكلب**»، صيغة منتهى الجموع: «**أكالب**»، وهكذا.

قال: «**وهي صيغة مفاعل**» هذا أصلها «**مفاعل**»،

«**نحو: مساجد ودراهم وغنائم، أو مفاعيل نحو: مصابيح ومحاريب ودنانير**»، وفوائيس وقواعد وقوانين... إلى آخره.

قال: «**وهذه العلة الأولى من العلتين التي تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين**»،

يعني هذه العلة لوحدها تمنع من الصرف، وأيضاً المؤنث بنهايته ألفٌ ممدودة أو مقصورة أيضاً هذه لوحدها تمنع الاسم من الصرف، ما تبقى من الممنوع من الصرف لا بد من وجود عِلَّتَيْنِ لا بد أن يتحققا في الكلمة حتى يُمنع الاسم من الصرف.

قال: «**وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاصٍ كشمّر بتشديد الميم**» - شمّر - «**بتشديد الميم، وضرب بالبناء للمفعول، وانطلق ونحوه من الأفعال**

الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشاركٌ للفعل في وزنه»، مثال ذلك قال: «ك: أحمدَ ويزيدَ وتَغَلَّبَ ورجسَ».

لاحظ هذه!

- ✓ «أحمد» الهمزة،
- ✓ والياء في «يزيد»،
- ✓ والتاء في «تَغَلَّبَ»،
- ✓ والنون في «رجس»،

هذه كلها تبدأ فيها الأفعال وتدل على الفعل.. على الفعلية، لكن عندما جاءت أشبه بالاسم فمُنعت من الصرف، لكن هذه عِلَّةٌ واحدة لا تكفي لوحدها؛ لا بد أن يكون معها العِلَّةُ الأخرى وهي عِلَّةُ التعريف التي قال قبل قليل:

«والعلل التسع هي: الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف...»،

ماذا يقصد بـ«التعريف»؟ التعريف يريد بذلك العِلْمِيَّة (يعني اجتمعت علة العلمية مع علة وزن الفعل).

«العِلْمِيَّة» يعني يكون عِلْمٌ.. يكون عِلْمًا، «أحمد» عِلْمٌ، و«أحمد» على وزن الفعل، فهاتان عِلَّتَانِ منعت الاسم من الصرف.

قال: «وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً كأحَادٍ وَمَوْحَدٍ وَثَنَاءٍ ومثنى وثلاث ومثلثٌ ورُبَاعٌ ومربعٌ وهكذا إلى العشرة فإنها معدولةٌ عن ألفاظ العدد الأصول مُكْرَرَةٌ، فأصل جاء القوم أحادٌ: جاءوا واحداً واحداً، وكذا أصل المَوْحَدِ، وأصل جاء القوم مثنى، جاءوا اثنين اثنين، وكذا في الباقي، وإما تقديراً كالأعلام التي على وزن فَعَلٍ ك: عُمَرُو زُفَرٍ».

لذلك في كلمة مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ وَأَحَادَ وَخُمَاسَ وَسُدَّاسَ وَسُبَاعَ وَثُمَانًا وَتُسَاعَ وَعُشَارَ، هذه كلها ممنوعة من الصرف، لماذا؟ لأنها معدولة عن الأصل؛ أَحَادَ أَي وَاحِدًا وَاحِدًا، مَثْنَى أَي اثْنَانِ اثْنَانِ، خُمَاسَ أَي خَمْسَةً خَمْسَةً، وهكذا، هذا تحقيقاً أو حقيقةً الاسم عُدِلَ عن أصله، أو تقديراً وهو الأَعْلَامُ التي على وزن «فَعَلَ» أو الصفات التي على وزن «فَعَلَ» كما سنذكر بعد قليل.

**«كَعُمَرُوزُفَرُوزِحِلُ فَإِنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعِلْمِيَّةِ قَدَّرُوا فِيهَا الْعَدْلَ، وَأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ عَامِرٍ وَعَنْ زَافِرٍ وَعَنْ زَاحِلٍ.»**

قال: **«وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: تَأْنِيثٌ بِالْأَلْفِ وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ وَتَأْنِيثٌ بِالمَعْنَى»**، التأنيث بالالف ذكرناه قبل قليل: الألف الممدودة والالف المقصورة، التأنيث بالتاء أي تنتهي بتاء مربوطة مثل «فاطمة» و«رقية»، والتأنيث بالمعنى مثل: «حمزة» مؤنث.. أو مثل «زينب» عفواً مؤنث تأنيثاً معنوياً لكن لفظه مُذَكَّرٌ، «حمزة» مؤنث تأنيثاً لفظياً والمعنى مذكر، و«فاطمة» مؤنث تأنيث معنوي ولفظي.

قال: **«فالتأنيث بالالف يمنع الصرف مطلقاً سواء كانت الألف مقصورة ك: حُبلى ومرضى وذكرى، أو كانت ممدودة ك: صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء، وهذه العلة هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدةٍ منهما تمنع الصرف وحدها فتقوم مقام العلتين»**،

أي صيغة منتهى الجموع والمؤنث بنهايته ألف لوحدها تمنع من الصرف ولقد ذكرناه.

قال: **«وَأَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ»**،

أي المؤنثة بتاءٍ مع العلميّة،

**«سواء كان عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ ك: طَلْحَةَ أَوْ لِمُؤنثٍ ك: فَاطِمَةَ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ المَعْنَوِي فَهُوَ كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلميّة لكن بشرط ان يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف ك: سعاد، أو**

ثلاثياً مُحَرَّك الوسط ك: سَقَر أو أعجمياً ك: جَوْر أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزید، فإن لم يكن شيء من ذلك ك: هند ودعد جاز الصرف وتركه»،

أي جاز أن يُصرف وجاز أن يُمنع الصرف، «وهو الأحسن».

إذاً واضح ما هي التانيث؟ قد تكون تانيث بألف، أي نهايتها ألف، قد تكون الألف ممدودة أو ألف مقصورة، الألف الممدودة: «صحراء»، «حمراء»، «أشياء»، «زكرياء»، والألف المقصورة: «سلوى»، «حُبلى»، «قُصوى»، «سلى»، وهكذا.

المؤنثة بالتاء قد يكون المؤنث مؤنثاً بتاءٍ ومعناه يدل على أنثى، مثل: «فاطمة» آخرها تاء مؤنثة.. تاء تانيث التي تُسَمَّى «التاء المربوطة»،

وقد يدل على مذكر مثل: «حمزة»، على كل حالٍ كلاهما ممنوع من الصرف إذا دلَّ على العَلَمِيَّة.

بالنسبة للتانيث بألف يكفي أن يكون مؤنثاً بألف سواء يدل على العَلَمِيَّة أو على أي شيءٍ آخر، المهم أن يكون مؤنثاً، تقول: «صحراء» وتقول: «أشياء»، كلها مؤنثة بألف ممدودة، و«سلى» و«قُصوى» مؤنثة بألف مقصورة، كلها ممنوعة من الصرف وتكفي أنها تنتهي بألف.

بينما المؤنث بالتاء هذه عِلَّةٌ واحدة وهي عِلَّةٌ لفظية لكن لا بد أن يضاف إليها شيء آخر وهو العَلَمِيَّة أو التعريف على لفظ المؤلف، أي الذي ذكره المؤلف قبل قليل في التعريف وهو يريد بذلك العَلَمِيَّة، لا بد أن يكون هذا الاسم المؤنث بالتاء يدل على عِلْم، لا بد أن تتحقق عِلَّتَانِ حتى يُمنع من الصرف.

وهناك تانيثٌ بغير تاء ولا بألف وهو التانيث الذي يُقال عنه «التانيث المعنوي»، ليس نهايته ألف ولا تاء مربوطة لكن معناه يدل على مؤنث، هذا يُمنع من الصرف إذا كان عِلْمًا، لكن لا بد أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف، فإذا كان ثلاثة أحرف مثل: «دَعْد»

و«هِنْد» هذا لا يُمنع من الصرف وإن كان يجوز منعه ويجوز صرفه والأحسن أنه يُمنع، لكن اشترط بعض العلماء قالوا: لا بد أن يكون زائداً عن ثلاثة أحرف مثل «سعاد»، وربما يكون ثلاثياً ولكن بشرط أن يتحرك الوسط مثل: «سَقَر»، أو أن يكون أعجمياً مثل «جَوْر».

قال: «أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث»،

كلمة مذكر سُمِّيَتْ بها أنثى مثل «زَيْد» يُراد بها أنثى، «زَيْد» ثلاثة حروف لكن لأنها نُقلت من المذكر إلى المؤنث مُنعت من الصرف،

«سَقَر» ثلاثة حروف لكنها مُحَرَّكة الوسط فمُنعت من الصرف،

«جَوْر» ثلاثة حروف بضم الجيم وسكون الواو اسم بلدٍ بفارس، مُنعت من الصرف لحصول الثِقَلِ بِالْعُجْمَةِ في لسان العرب، قاله صاحب الكواكب الدرية الشارح للمتمة الأجرومية المعروف بالأهدل.

أما الأصل في المؤنث المعنوي أن يكون فوق ثلاثة حروف مثل «سعاد»، «جاءت سعاد»، و«مررت بسعاد»، و«رأيت سعاد» وهكذا،

أما «هِنْد» و«دَعْد» قال: «جاز الصرف وتركه وهو الأحسن».

قال: «وأما التعريف فالمراد به العَلَمِيَّة وتمنع الصرف مع وزن الفعل ك: أحمد ويزيد، ومع العدل ك: عمرو زفر»،

وبالمناسبة العدل أسماءٌ محدودة في اللغة العربية، قريب من الاثني عشر اسماً: «زُفَر» و«زُحَل» و«قُثْم» و«مُضَر»، و«عَمَر»، عدّها العلماء، وهذه – كما قلنا قبل قليل – هي معدولة تقديراً، بخلاف الأرقام من الواحد إلى العشرة.

قال: «ومع التأنيث كما تقدّم»،

أي المؤنث تأنيثاً بالتاء أو مؤنثاً معنوياً إذا كان عَلَمًا، عرفنا ما هو التعريف الذي يريده المؤلف؟ أي العَلَمِيَّة.

قال: «ومع التركيب المزجي»،

أي عِلَّةُ العَلَمِيَّة مع التركيب المزجي،

التركيب ثلاثة أقسام:

١- تركيب إضافة أي كلمة مضاف ومضاف إليه مثل «عبد الله»،

٢- وتركيب إسناد.. جملة قيلت ثم تحوَّلت اسماً لشخص أو لمكان.

مثل «تَأَبَّطَ شَرًّا»، خرج رجلٌ ووضع السكين تحت إبطه يريد الثأر، فسألوا أمه عنه: أين ابنك فلان؟ فقالت: تَأَبَّطَ شَرًّا، أي وضع الشَّرَّ وهي السكين تحت إبطه فصارت اسماً له وصار معروفاً عند العرب ب: «تَأَبَّطَ شَرًّا»، «جاء تَأَبَّطَ شَرًّا» و«رأيتُ تَأَبَّطَ شَرًّا» و«مررتُ بتَأَبَّطَ شَرًّا» وهو خال الشنفرى، شاعرٌ جاهليٌّ صعْلوك من الصعاليك، يقولون: شاعرٌ صعْلوك، وهذا الشنفرى يقال أنه كان له ثأرٌ لأبيه فأقسم أن يقتل مائة رجل، قيل أنه قتل تسعةً وتسعين نفساً ثم مات، فجاءوا من حقدهم عليه وقطعوه إرباً بالرماح والنبال والسيوف، قيل أن عظمةً من كاحله أو عظمةً منه أصابت كاحل أحدهم فمات مسموماً بها، الله تعالى أعلم، قصص العرب كثيرة.. أقصد أساطيرهم كثيرة، العرب الجاهليون أو ما رُوي عن أهل الجاهلية، فلا تُصَدِّقُ كل ما يقال، والله تعالى أعلم، هذه قصة مذكورة في التاريخ.

القسم الثالث من التركيب، قلنا التركيب الأول تركيب إضافة، التركيب الثاني تركيب

إسناد وكلاهما هذا لا يُمنع من الصرف،

٣- القسم الثالث المركب تركيباً مزجياً مثل: «بعلبك» و«حضر موت» و«معديكرب»،

هذه كلها جمل مزجت في بعضها فأعطينا كلمة واحدة فمُنعت من الصرف، تقول: «جاء معدِيكربُ» و«رأيتُ معدِيكربَ»، و«مررتُ بمعدِيكربَ»، ليس «بمعدِيكربَ»، «بمعدِيكربَ»، وكذلك «حضر موت» و«بعلبك وغيرها» إذا كانت عَلَماً.

قال: «ومع الألف والنون»،

أي العَلَمُ مع الألف والنون يُمنع من الصرف ك«عثمان»، هذه ألف ونون زائدة أصلها «عُثم» أو «عُثم» لا أدري،

«ومع العُجْمَة»، كذلك العَلَم، طبعاً «عثمان» و«عدنان» و«غسان»، «ومع العُجْمَة» أي العَلَم مع العُجْمَة، أي العَلَم الأعجمي ك: «إبراهيم» و«إسماعيل» و«عيسى» و«موسى» و«هارون» كلها أعلامٌ أعجمية ممنوعة من الصرف.

قال: «وأما التركيب والمراد به التركيب المَرْجِيُّ المختوم بغيرويه ك: بعلبك وحضر موت فلا يَمنع الصرف إلا مع العَلَمِيَّة»،

قال: «وأما الألف والنون الزائدتان فيمُنعان الصرف مع العَلَمِيَّة كعمران وعثمان». وأيضاً هناك عِلَّة غير العَلَمِيَّة إذا وُجدت يمنع الاسم المزداد بألف ونون وهو الوصف أو الصفة،

قال: «ومع الصفة بشرط ألا تقبل التاء ك: سكران»، يعني لا تقل «سكرانة»، هذه معنى «تقبل التاء» في التأنيث؛ لأن مؤنث «سكران» الذي يَمنع من الصرف مُؤنَّثُهُ «سكرى». نعم.. سنتكلم عنها بعد قليل.

قال: «وأما العُجْمَة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العَجَمِيَّة كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة»،

يقول جميع أسماء الأنبياء، أو قال، هذه «الواو» ليست واو عطف بالمناسبة، وأنا ظنتها واو عطف فَكَسَرْتُ «جميع»، بل هي واو استئناف، لِيَتَّهَ وَضِعَ نَقْطَةً بَعْدَ «إِسْحَاقَ»،  
«وَجَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ»،

وأيضاً أُلْحِقَ بِهَا «نُوحٌ وَلُوطٌ وَشِيثٌ» لِمَاذَا؟ لِخِفَّتِهَا.

قال: «وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ عِلْمًا فِي الْعَجْمِيَّةِ»، يَعْنِي عِلْمَ وَالْعُجْمَةَ.. عِلَّتَانِ،

قال: «وَلِذَلِكَ صُرِفَ لِجَامٍ وَنَحْوِهِ»،

«لِجَامٍ» كَلِمَةٌ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً وَلَكِنْ صُرِفَتْ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عِلْمًا، وَ«الِجَامُ» هُوَ اسْمٌ لِأَلَةٍ تُجْعَلُ فِي فَمِ الْفَرَسِ.

قال: «وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ»،

أَيَّ إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ حَتَّى لَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا فَإِنَّهُ يُصْرَفُ مِثْلَ «نُوحٍ» وَ«لُوطٍ» وَ«شِيثٍ»،

قال: «فَلِذَلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَلُوطٌ» لِخِفَّتِهَا، وَهَكَذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِمَاذَا صُرِفَتْ كَلِمَةُ «نُوحٍ» مَعَ أَنَّ «نُوحَ» كَلِمَةٌ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً؟ لِأَنَّهَا ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ وَهَكَذَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ.

قال: «وَأَمَّا الصِّفَةُ»، أَيَّ الْعِلَّةِ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةُ الْوَصْفِيَّةِ،

قال: «فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: مَعَ الْعَدْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مِثْنَى وَثَلَاثَ، وَمَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَلَا يَكُونُ مُؤَنَّثَةً عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَةٍ نَحْوِ: سَكْرَانٍ فَإِنَّ مُؤَنَّثَتَهُ: سَكْرَى، وَنَحْوِ: نَدَمَانٍ مَنْصَرَفٍ»،

لِمَاذَا «نَدَمَانٍ» مَنْصَرَفٍ وَ«سَكْرَانٍ» غَيْرِ مَنْصَرَفٍ؟ «سَكْرَانٍ» مُؤَنَّثَتُهُ «سَكْرَى»، لَوْ كَانَ مُؤَنَّثَتُهُ «سَكْرَانَةٌ» فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ، وَبِالْمُنَاسَبَةِ خَطَأً أَنْ تَقُولَ «سَكْرَانَةٌ»؛ بَلْ تَقُولُ: «فَلَانَةٌ سَكْرَى»، وَ«فَلَانٌ سَكْرَانٌ».

بينما «ندمان» فإنه يُصرف، لماذا؟ لأنه مُؤنَّثُهُ «ندمانة».. «فلانة ندمانة»، هذا معنى قوله بأن يكون: «على وزن فعْلان.. ولا يكون مُؤنَّثُهُ على وزن فعْلانة»،

قال: «نحو: سكران فإن مُؤنَّثُهُ: سكرى، ونحو: ندمان منصرف لأنه مُؤنَّثُهُ ندمانة إذا كان من المنادمة، ومع وزن الفعل..»،

هذا الشيء الثالث الذي.. أو العلة الثالثة.. مع الوصفية يُمنع من الصرف، وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن «أفعل»، هذه التي نقول فيها: «التفضيل»،

قال: «والا يكون مُؤنَّثُهُ بالتاء نحو: أحمر فإن مُؤنَّثُهُ: حمراء ونحو: أرمل منصرف»، لماذا؟ «لأن مُؤنَّثُهُ: أرملة».

قال: «يجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع: ﴿سَلَّاسِلًا﴾ [الإنسان:4]»،

هي أصلها {سَلَّاسِلٌ} على وزن «مفاعِل»، لكن لماذا صُرِّفت؟ لماذا؟ تناسب آخر الآية، وقوله تعالى قال: «﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان:15]»، كذلك صُرِّفت للتناسب،

قال: «وللضرورة»، لضرورة ماذا؟ أي لضرورة وزن الشعر إما بأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ

«عنيزة» مؤنث بقاء وهو علم لكنها صرفها، لماذا؟ ضرورة شعرية

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ، إِنَّكَ مُرْجَلِي

ولربما يستقيم الكلمة بغير التنوين لكن يقولون: يحصل بمنعه زُحَاف يخرج عن السلامة، كقوله: أعد ذكر نُعْمَانٍ...

«نعمان» ممنوعة من الصرف لكن صرفها ليس لوزن الشعر بل لمنع زُحَاف الكلام حتى يخرج عن السلامة؛ فإن «نُعْمَان» لو فُتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زُحَاف، هذا «الرُحَاف» كلمة في الشعر يعني أن يسقط بين الحرفين حرفٌ من التفعيلة فيزحف أحدهما إلى الآخر، هكذا يقولون، لا يهمك الأمر كثيراً.

طيب نتوقف عند هذا القدر، هذا كله أخذناه لكن باختصار:

الاسم الممنوع من الصرف إذا وُجدت فيه عِلَّة العَلَمِيَّة مع المؤنث بالتاء أو المؤنث المعنوي أو مع العُجْمَة أو مع وزن الفعل أو مع العدل أو مع الذي ينتهي بألف ونون زائدة أو المركب تركيباً مزجياً فإنه يُمنع من الصرف، أو إذا كان الاسم وصفاً ينتهي بألف ونون أو على وزن الفعل أو العدل فإنه يُمنع من الصرف.

وقلنا على وزن «فَعْلَان» بشرط أن لا يكون مُؤنَّثُهُ على وزن «فَعْلَانَة»،

وكذلك وزن الفعل بشرط أن يكون على وزن «أَفْعَل» ولا يكون مُؤنَّثُهُ بتاء مثل «أحمر» «حمراء»، ولكن «أرمل» مُؤنَّثُهُ «أرملَة» فإنه لا يُمنع من الصرف.

هذا كل ما أردنا قوله في هذا الدرس بتفصيل أكثر عن الأجرومية، واضح هذا الكلام ولكن حقيقةً لو تتبعته لن يخرج عنه إلا القليل القليل.

نتوقف عند هذا القدر،

وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك،  
وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وبارك الله فيكم.